رأي القدس

خسائر العراق تطارد بوش

■ يواجه الرئيس الامريكي جورج دبليو بوش حملة عنيفة من الانتقادات من قبل خصومه في الحزب الديمقراطي، وقبل شهر من اجراء الانتخابات النصفية للكونغرس، وجاء تقرير اللجنة المشتركة للاجهزة الاستخبارية بشأن العراق والاخطار التي ترتبت على بلاده بعد غزوه، ليجعل العامين الباقيين من فترة رئاسته في منتهى الصعوبة.

الرئيس بوش اتهم يوم امس منتقدي الحرب على العراق بانهم وقعوا تحت تأثير «دعاية العدو» الامر الذي يعكس درجة الارتباك التي يعانيها من جراء حملة النقد هذه.

ولا نعتقد ان تقريرا صدر باجماع 16 وكالة استخبارية امريكية، يؤكد فشل الحرب على العراق في تحقيق اي من اهدافها، وخلقها، اي الحرب على العراق، جيلا جديدا من الجهاديين المتطرفين، جاء بتأثير من تنظيم القاعدة، أو المقاومة العراقية. فهذه الوكالات التي تتحمل العبء الاكبر في حماية المواطن الامريكي تنطلق في تقريرها من واجبها الوطني، لان هناك مؤسسات دستورية يمكن ان تحاسبها حسابا عسيرا، لو انها حاولت اخفاء الحقائق او تزويرها.

وعندما يطالب الديمقراطيون بسحب القوات الامريكية من العراق تقليصا للخسائر المادية والبشرية، فانهم لا يجانبون الصواب في مطالبتهم هذه، وانما يضعون مصلحة بلادهم فوق كل اعتبار. فالذي يدفع ثمن هذه المغامرة العسكرية الفاشلة والمكلفة هو الشعب الامريكي من خيرة شبابه، ومن امواله الخاصة.

الرئيس الامريكي ورط بلاده في حرب غير اخلاقية وغير قانونية، ودمر سمعتها الخارجية، وجعلها مكروهة في العالم بأسره، والاهم من كل هذا ان هذه الحرب حولت العراق الى دولة فاشلة ممزقة يرتع فيها العنف والارهاب، وتنهشها الحرب الاهلية الطائفية.

وقد كشف آخر تحليل للكونغرس الامريكي ان حرب العراق تكلف دافع الضرائب الامريكي حوالي ملياري دولار اسبوعيا، اي ضعف ما كانت تكلفه في العام الاول من الاحتلال قبل ثلاث سنوات. واكثر من نسبة عشرين في المئة بالمقارنة مع تكاليفها في العام الماضي وحده.

ويقدر هؤلاء المحللون تكاليف الحرب في افغانستان والعراق منذ بدايتها في عام 2001 بحوالي 500 مليار دولار على اقل تقدير، وممكن ان يرتفع هذا الرقم الى تريليون دولار (الف مليار دولار) في سنوات قليلة قادمة، اذا ما استمرت وتيرة الخسائر وفق المعدلات الحالية.

ويتذرع الرئيس بوش بالقول ان انسحاب القوات من العراق سيؤدي الى زيادة انهيار الاوضاع في هذا البلد، واشتعال الحرب الاهلية في رده على الحزب الديمقراطي الذي يطالب بمثل هذا الانسحاب. ولكن الامور على الارض لا تتحسن حتى يؤدي الانسحاب الى تدهورها. فالحرب الاهلية تحصد يوميا ارواح مئة مواطن عراقي على الاقل، وبلغ عدد ضحاياها حوالي سبعة آلاف شخص في الشهرين الماضيين.

الرئيس بوش خسر الحرب في العراق، مثلما خسر الحرب الاخرى الاكثر سهولة في افغانستان، وبسببهما سيخسر معركة انتخابات الكونغرس النصفية.

العامان المقبلان سيشكلان كابوسا للرئيس بوش ومجموعة المحافظين الجدد الذين خطفوا البيت الابيض ووظفوا الامبراطورية الامريكية وامكاناتها الضخمة في خدمة المصالح الاسرائيلية.

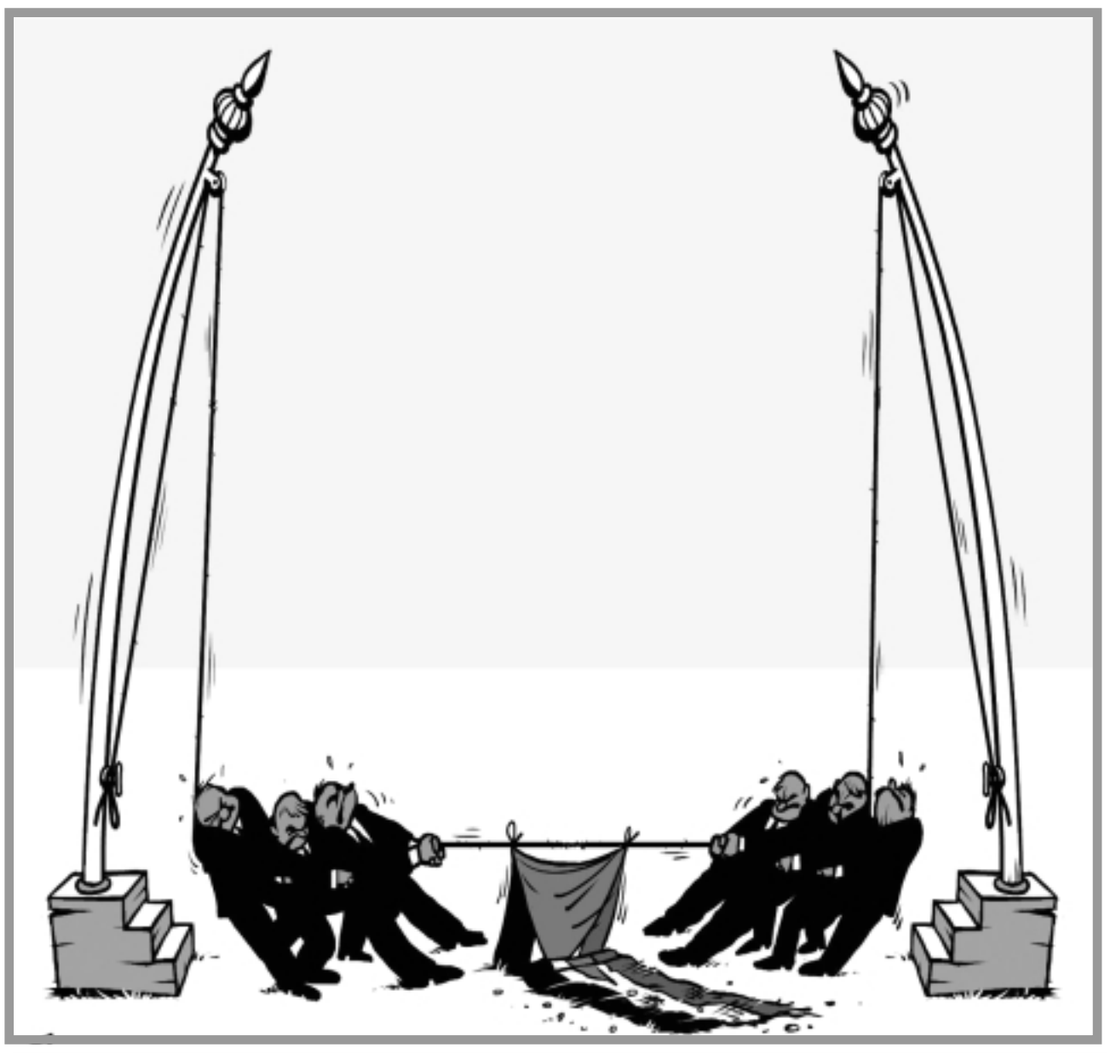

هل ينوى مبارك وولده الاصطدام بالإدارتين الأمريكية والصهيونية؟

البرنامج النووي المصري بين التجارة والسياسة!

محمد عبدالحكم دياب *

■ علامات الساعة السياسية، إذا جاز التعبير، ظهرت واضحة في مصر، ومنها علامتان ظهرتا على يد «الرئيس الموازي» في رفضه للشرق الأوسط الجديد، ورفضه تغيير هوية المنطقة، أي أنه من المعنيين بالحفاظ على الهوية العربية لها، وبقدرة قادر تحول «الرئيس الموازي» الأمريكي الهوى، الانعزالي التوجه، الصهيوني المسعى إلى «قومي عربي»!! لا ينقصه إلا الالتحاق بواحدة من الفصائل التي تقاتل دفاعا عن هذه الهوية، في فلسطين ولبنان والعراق!!، هل هذا حلم أم كابوس؟ وهل نضحك أم نبكي؟.. لكني أقول إن شر البلية ما يضحك. أما العلامة الثانية فكانت إدعاء إحياء البرنامج النووي المصري، وجاء ذلك على لسان الأب والابن معا، وهذا لا يستقيم مع المنطق الذي يأخذان به، والعلامة الأولى لا تحتاج إلى عناء في اثبات زيفها وتهافتها، فليست إلا جزءا من الجهود الصهيو غربي لبناء قوس عربي صهيوني، يتكون من السعودية ومصر والأردن والقوى المعادية للمقاومة في العراق ولبنان، ومعهم الدولة الصهيونية، وتجييش هذا القوس ليكون في مواجهة، ما يوصف بالهلال الشيعي، والمقصود به إيران والمقاومة اللبنانية وسورية وحلفاؤها في فلسطين والعراق، وقصة إحياء البرنامج النووي المصري ليست بعيدة عن هذا المجهود، وموضوع المواجهة بين القوس والهلال يحتاج قدرا أكبر من التناول والشرح مستقبلا.

أما عن البرنامج النووي المصري، فهل يناقض حسني مبارك نفسه؟ فتصريحاته تقول لنا ان الحديث عن إحياء البرنامج النووي يقع خارج سياق منظومة الأفكار والعبارات، التي لا يمل من ترديدها وتكرارها، بدءا من «السلام كخيار استراتيجي»، وانتهاء بـ«البتاع ده»، وكم أساءت هذه المنظومة للشعب والجيش، ولنبدأ بتصريحه لصحيفة «الحياة» اللندنية، في تشرين الاول (اكتوبر) 1998، قال بأن مصر لا تفكر في دخول النادي الذري لأنها لا تريد الحرب، وليست على عجلة من أمرها.. وفي آخر نيسان (ابريل) 2001 أشار لغياب أي تفكير في بناء محطات نووية لانتاج الكهرباء على أساس أن مصر تمتلك كميات كبيرة من النفط والغاز الطبيعي، وادعي أن الرأي العام المصري لا يرحب ببناء مثل هذه المحطات.

وقد جاء إلى الحكم وقد سبقته جهود مضنية من أجل الدخول إلى مجال التقانة النووية. فمصر بدأت محاولاتها في سنة 1956، أي منذ خمسين عاما، بشراء مفاعل أمريكي للأبحاث، وعندما أنشأت المركز القومي للبحوث، كان النشاط البحثي النووي أحد أهم مجالاته، وخلال سنوات البداية حصلت مصر على مفاعل نووي تجريبي من الاتحاد السوفييتي، وفي عام 1961 بنت مصر مفاعلها النووي في ضاحية «أنشاص»، بمساعدة الاتحاد السوفييتي، ونشط في مجال البحث العلمي والطبي، ولم يصل إلى حد إنتاج البلوتونيوم.

ومع زيادة القلق من نقص الطاقة وخروج تقارير كشفت مستوى التطور النووي في الدولة الصهيونية، زادت الرغبة في تطوير القدرات النووية المصرية في الستينات، وفي عام 1963 قرر عبد الناصر بناء أول محطة نووية، مع محطة أخرى لتحلية المياه بسيدي كرير، وألغي المشروع بسبب العلاقة المتوترة مع الغرب، وسحب المصارف الغربية لعروض التمويل. وفي عام 1970 وقعت مصر على معاهدة حظر التجارب النووية ولم تصدق عليها، وطلبت مصر المساعدة من الصين، إلا أن الصين رفضت، ولما رحل عبد الناصر، وعادت العلاقات المصرية الأمريكية، بعد حرب 1973، علق السادات آمالا كبيرة على الوعود الأمريكية الجديدة، وجاء الرفض الصهيوني المصحوب باجراءات مراقبة صارمة ليبين زيف مبادرة كانت قد تقدمت بها أمريكا تدعي فيها أنها تساوي في المساعدة النووية بين كل من مصر والدولة الصهيونية. وكشف السادات محاولاته، بعد زيارة الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون، عام 1974 وأسندت مهمة بناء المحطة لشركة وستنغهاوس الأمريكية، وتسبب دخول ليبيا على الخط في إلغائه، ويرجعون السبب إلى قلق المخابرات المركزية الأمريكية من التعاون المصري الليبي، الذي قد ينتهي بتصنيع قنبلة نووية عربية.

استمرت جهود السادات وصدر القرار الجمهوري 784 لعام 1975 بإنشاء المجلس الأعلى لاستخدامات الطاقة النووية برئاسته، وفي 1976 صدر قرار جمهوري آخر بإنشاء هيئة المحطات النووية لتوليد الكهرباء، ومع أن الأمر بات واضحا بأن الباب الغربي أصبح موصدا، إلا أن الأمل لم ينقطع.. قرر المجلس الأعلى للطاقة إقامة محطتين نوويتين في منطقة الضبعة، وصدر القرار الجمهوري بتخصيص المكان. وكانت مصر قد أعلنت أنها ستوقع اتفاقا مع الاتحاد السوفييتي، وبالتحديد في كانون الثاني (يناير) 1975 لبناء مفاعل طاقته 460 ميغاوات، إلا أن الولايات المتحدة طلبت العودة إلى مائدة التفاوض في تشرين الثاني (نوفمبر) من نفس العام، وصدر عن هذه المفاوضات بيان مشترك يحدد شروط وضوابط بيع مفاعل نووي أمريكي لمصر، ومن بينها شرط يقضي بانتاج الوقود النووي خارجها، ولم يختلف مصير هذا الاتفاق عن سابقه، لتعسف الشروط الأمريكية. وترتب على ذلك تعثر إجراءات شراء مفاعل فرنسي طاقته 1000 ميغاوات، وكانت الحجة أن مصر لم تصدق على معاهدة حظر التجارب النووية، وعندما صدقت مصر على المعاهدة، في سنة 1981، استجابة لشروط شراء مفاعلات من فرنسا والولايات المتحدة وألمانيا الغربية، انهار هذا الاتفاق كذلك لامتناع مصرف التصدير والاستيراد الأمريكي عن التمويل.

ونقلا عن صحيفة «الفجر» المصرية المستقلة، في عددها الأخير، أن أمريكا وجهت لمصر إنذارا، في كانون الثاني (يناير) 1977 يقضي بعدم المضي في تنفيذ مشروع منخفض القطارة، لأنه يعتمد في تنفيذه على استخدام الطاقة النووية في شق المجرى الممتد من البحر الأبيض حتى المنخفض، لتنشأ أكبر بحيرة صناعية ثانية في العالم، بعد بحيرة ناصر، تتولد فيها طاقة كهربائية هائلة من انحدار المياه نحو البحيرة الجديدة، وكان من المتوقع أن يزيد البخار المتولد منها، وتزيد تبعا لذلك الأمطار التي تروي الساحل الشمالي مما يساعد على استصلاح مزيد من الأراضي الصحراوية. وبادعاء التكلفة الغربية العالية، وعشية انفجار مفاعل شيرنوبل السوفييتي وبذريعة تأثير الاشعاعات المتسربة منه على البيئة عرضت الولايات المتحدة بناء محطات كهرباء عادية، وألغي البرنامج النووي بكامله.

وقدرات مصر في هذا المجال معروفة، يقول الخبراء والمختصون والعلماء أن متطلبات تطوير برنامج نووي، ثلاثة هي: 1) خبرات علمية تقنية، 2) قدرة اقتصادية كافية 3) إرادة سياسية حقيقية، والخبرات العلمية والتقنية متوفرة، والقدرة الاقتصادية متاحة، على الرغم من وجود من يشكك في الجدوى الاقتصادية للطاقة النووية، والغياب الواضح هو في الإرادة السياسية الحقيقية!!

وهذا ما دعا بعض الخبراء إلى القول بأن مصر أخطأت في حساباتها الاستراتيجية عندما اختارت التصديق على معاهدة الحظر في 1981، وهنا تجدر الإشارة إلى تصريح أدلى به عالم الذرة المصري عزت عبد العزيز إلى صحيفة «البيان» الإماراتية في 14 حزيران (يونيو) 1998 قال فيه إن مصر لم تستطع بناء قدرات نووية استراتيجية لأنه لم يكن مسموحا لها أن تبني مفاعلا نوويا كبيرا لانتاج الكهرباء. وقد استجاب المجلس الأعلى للطاقة لتصريحات حسني مبارك، ورغبة «الرئيس الموازي» واجتمع للمرة الأولى منذ 18 عاما، الأحد الماضي، لبحث البرنامج النووي، وبعد الاجتماع صرح وزير الكهرباء والطاقة أن مصر ستنتهي من بناء محطة طاقتها 1000 ميغاوات في منطقة الضبعة على ساحل البحر الأبيض، بعد عشر سنوات من تاريخ الموافقة على المشروع، بتكلفة ما بين مليار ونصف واثنين مليار دولار، تمول من المؤسسات المالية الغربية!!، وأشارت مصادر لـ«المصري اليوم» بأن الحكومة تخطط لبناء ثلاث محطات نووية بقوة 1800 ميغاوات لكل منها.

هل معنى هذا أن مصر تنوي الاصطدام بالإدارة الأمريكية؟ وهل في مقدور حسني مبارك ذلك؟، وعلى من يضحك «الرئيس الموازي»؟، الذي ما كان ليحضر «مولد» الحزب الوطني الأخير لولا تزكية جورج بوش له، كوريث لأبيه!! وسوف نرد على هذا بإجابات ليست من عندنا، إجابات نشرت في صحيفة ألكترونية هندية.. «ذي تايمز أوف إنديا أون لاين»، ونسبت ما نشرته إلى محللين أمريكيين، أكدوا أنها خطوة محسوبة من أجل ترويج مبارك الصغير، المتوقع له أن يخلف والده، حسب قول الصحيفة، فاقتراحه يجلب الرضا في أوساط النخبة السياسية في البلاد، ولفتت النظر إلى أن هذه التصريحات صدرت في نفس اليوم الذي تحدى فيه الرئيس أحمدي نجاد الضغوط الأمريكية لإلغاء البرنامج النووي الإيراني، في كلمته إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة قائلا إن إيران عضو في الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وملتزمة بمعاهدة حظر استخدامها، وكل أنشطتها واضحة وسلمية وتحت مراقبة الوكالة، فلماذا إذن يتم الاعتراض على حقنا المعترف به قانونا؟ وأي حكومات تعترض على هذا الحق؟ إنها حكومات تستخدم الطاقة النووية والوقود النووي.

ورئيس الوزراء الصهيوني يصرح بدوره لصحيفة «جيروزاليم بوست» يوم الاثنين الماضي بأن الطموحات النووية المصرية لا تشكل تهديدا عسكريا على الدولة الصهيونية، وبناء مفاعلات نووية جديدة لمصر لا تشبه بأي شكل ما يحاول الإيرانيون القيام به، وأن البرنامج النووي المصري يندرج ضمن التصنيف المدني للطاقة، وأن مصر مستعدة لإخضاع منشآتها لرقابة حقيقية من الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بما يضمن عدم تحول البرنامج إلى الاتجاه العسكري، وذكر مارك فيتز باتريك بالمعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية في لندن على ضرورة عدم المبالغة في أهمية البرنامج. وصرح السفير الأمريكي في القاهرة يوم الخميس قبل الماضي بأن الولايات المتحدة لا تعترض على الاستخدام السلمي للطاقة النووية. ويتوقع ألا تواجه مصر نفس المشاكل التي واجهتها إيران، وقد نسبت وكالة رويترز للأنباء إلى السفير الأمريكي في القاهرة، قوله «لا يمكن المقارنة بين الاستخدام السلمي للطاقة النووية بواسطة مصر وإيران، فإيران أمرَها مجلس الأمن بتعليق تخصيب اليورانيوم»

وقد نكتشف، عندما نستكمل موضوعنا الاسبوع القادم، إن شاء الله، أن البرنامج النووي المصري يخضع لقاعدة التجارة والشطارة وليس السياسة والكياسة!!

* كاتب من مصر يقيم في لندن

جعجعة سياسيي الاحتلال انعكاس لخطابهم الأجوف

هيفاء زنكنة *

■ من البديهيات التي لاتحتاج التكرار ان اللغة اداة للتواصل الانساني وانها واحدة من اهم مظاهر التطور الحضاري. وان العراق القديم كان مهدا للغات. وكما يخبرنا الاستاذ طه باقر في كتابه القيم «مقدمة في تأريخ الحضارات القديمة: الوجيز في حضارة وادي الرافدين»، ان اللغة السومرية هي أقدم لغة في حضارة وادي الرافدين وانها كانت من نوع اللغات الملصقة، الغالبية العظمى من مفرداتها قوامها مقطع واحد وتؤلف بطريق الالصاق مفردات أخرى مركبة كثيرة. من هناك بدأ تطور اللغة في وادي الرافدين. مما يقودنا، ايجازا، الى القول بان العراقيين لاتنقصهم اداة التواصل اي اللغة ما بين المتحدث والمتلقي سواء بالعامية ام الفصحى أو ما بين بين. وينطبق الحديث على الجميع سواسية من المواطن العادي الى الكاتب والاديب. فاذا كان الامر هكذا، لماذا بات السياسي العراقي، ذكرا كان أم انثى، في العهد الديمقراطي الجديد يتحدث لغة لاعلاقة لها لا بواقع الحال، أي ما يعيشه المواطن العادي، ولا بالمتخيل أي ما يحلم الاديب بالوصول اليه؟

فبعد ان أنقذتنا المحاصصة الطائفية والعرقية الجديدة لحكومة المالكي من ثرثرة الجعفري، رئيس وزراء حكومة الاحتلال السابقة، ابتلينا بتفشي أعراض الثرثرة والكلام المبهم والغموض والتضليل وعدم التطابق بين المعلن والواقع بين افراد الطاقم الوزاري الجديد. ومنه انتقل الداء الى المدراء العامين ومنهم الى كل من يعمل معهم او يقترب منهم ولو عن طريق المصافحة. وكان اول الاعراض ما نطق به جواد المالكي عن (المصالحة الوطنية)، التي ذكرت المواطن العراقي بأزمات معجون الطماطة وشحة البيض المختلقة قبل الاحتلال، فصار المواطن يتنهد غيظا وهو يراقب انشغال حكومة المنطقة الخضراء وكل من يكون على تماس بها بمسلسل المصالحة الوطنية، وهو المدرك تماما بانه، هو ابن الشعب، ليس بحاجة الى أية مصالحة مع اهله. وان الطائفية دخلت العراق مزروعة في أجساد سياسيي الاحتلال وميليشياتهم.

ولعل اكثر اعراض الثرثرة وضوحا، حاليا، هي التي ظهرت على النساء (القياديات) اللواتي تم تعيينهن وفق المحاصصة الجنسوية المتفرعة عن المحاصصة الطائفية المتفرعة بدورها عن قوانين الحاكم الامريكي السابق بول بريمر.

وافضل مثال يبين اعراض الثرثرة غير المفهومة والنطق بالالفاظ كأصوات لاعلاقة لها بالمعنى، هو المقابلة التي اجريت مع السيدة فاتن محمود وزيرة الدولة لشؤون المرأة، بتاريخ 19 أيلول (سبتمبر) 2006، بمناسبة انعقاد مؤتمر (المصالحة الوطنية). حيث أكدت فاتن محمود في ردها على سؤال: ما الذي تهدف إليه وزارة الدولة لشؤون المرأة من هذا المؤتمر؟ بأن المؤتمر (جاء تلبية لمبادرة رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي بهدف طرح مشروع المصالحة الوطنية وللمرأة دور فعال في المجتمع، أما الهدف من هذا المؤتمر هو تفعيل دور المرأة في المصالحة الوطنية).

وكأن ما قالته لم يكن غامضا بما فيه الكفاية، فعادت الوزيرة للاجابة عن السؤال الثاني وهو: ما هي الأطر التي سوف تلعبها المرأة من أجل المصالحة الوطنية، وهل خرج المؤتمر بنتائج معينة؟ فقلبت الجملة الاولى لتقول وبالنص: (وقد قمنا بدور فعال في توعية المرأة العراقية شرط أن يكون لديها دور فعال في مشروع المصالحة الوطنية). ولن اسرد بقية الاجوبة التي أطلقتها الوزيرة لانها تندرج، في النهاية، ضمن قالب لغوي واحد تم توزيعه على الوزراء والوكلاء والمدراء يوم تم تعيينهم وقيل لهم يومها اياكم والخروج من هذا القالب والا.

ولم تنته مهزلة الثرثرة عند حد الوزيرة بل انبرى في المؤتمر نفسه رئيس حكومة الاحتلال طالباني في كلمة القتها مستشارته لشؤون المرأة سلمى جبّو جاء فيها : (إن المرأة بطبعها وطبيعتها، رافضة للعنف والغلو حاضنة لأفكار المحبة والتسامح وقد اجترحت مآثر كبرى خلال التاريخ المعاصر بدءاً من ثورة العشرين ومروراً بكل عهود الكفاح من اجل الانعتاق الكامل ومقارعة الأنظمة الاستبدادية والدكتاتورية. من اجل الخروج من دوامة العنف لا بد من التقيد بالمبادئ العملية النبيلة التي تضمنها مشروع المصالحة الوطنية الطامح إلى تجاوز الضغائن والاتفاق على الثوابت الوطنية المشتركة التي يقوم عليها العراق الديمقراطي الاتحادي التعددي).

هنا، يتجاوز خطاب المستشارة سلوى جبو مرحلة الثرثرة الفارغة التي ميزت تصريح فاتن محمود لينتقل الى مستوى التضليل المتعمد استنادا الى انصاف الحقائق. فمما لا شك فيه ان معظم النساء رافضات للعنف ومحبات للسلام وان كان التعميم خاطئا تماما. لان مادلين اولبرايت التي ساهمت بقتل نصف مليون طفل عراقي اثناء الحصار الجائر، كانت امرأة صرحت بان اسقاط نظام صدام حسين يستحق ذلك، كما انه ليس من المعقول وصف كوندوليزا رايس، وزيرة الخارجية الامريكية او السيدة ثاتشر اوحتى بعض قياديات الحكومة في العراق المحتل، الآن، الساكتات على المجازر وانتهاك الاعراض، بانهن بطبعهن وطبيعتهن حاضنات للمحبة. كما يبدو من المحصلة النهائية للخطاب والمؤتمر بكامله بأن المرأة هي المسؤولة عما يجري في العراق وان (المصالحة الوطنية) كان من الافضل ان يطلق عليها اسم مبادرة (المصالحة النسوية) من اجل تجاوز الضغائن وبناء (العراق الديمقراطي الاتحادي التعددي)، حسب الطالباني.

وما كان لمؤتمر المصالحة النسوية ان يتم بدون مساهمة المشهداني، رئيس مجلس النواب المعروف بطرافته وخفة دمه، الذي أدلى بدلوه في ثرثرة التضليل حين خاطب المؤتمرات قائلا: (ان دوركن كبير ومهم في استتباب الاوضاع في وطننا والمشاركة في اعماره ... ودوركن هذا نابع من حجمكن وتأثيركن داخل المجتمع، ولسنا هنا بصدد الحديث عن اقرار حقوقكن او تحديد حجم المسؤولية المناطة بكن، فهذه مسألة اصبحت من المسلمات التي اكدنا عليها مرارا في بداية تسلمنا لرئاسة مجلس النواب).

ولعل اول ما يتبادر الى الاذهان عند قراءة الخطاب اعلاه هو: اذا كان دور المرأة وحجمها وتأثيرها بهذه الاهمية فلم لا يعمل النظام الحاكم بوزرائه ومجلس نوابه واجهزة شرطته وأمنه والقوات متعددة الجنسيات المدعوة من قبله بأحدث تكنولوجيتها وديمقراطيتها وحقوق انسانها على العمل من اجل الحفاظ على كرامتها وعزة نفسها؟ لماذا لا يعمل النظام الحاكم المتمتع بأموال النفط المصدر بلا عدادات على تزويد المرأة بحقوقها الاساسية أي المعيشية أي باللغة البسيطة المباشرة الوقود والكهرباء والماء النظيف؟ لماذا لا يوفر النظام الحاكم الحماية للمرأة كما يحمي أفراده؟ لماذا لايتحدث اركان النظام الحاكم أي وزيرة الدولة لشؤون المرأة ورئيس الجمهورية ومستشارته ورئيس مجلس نوابه ونائباته عن الاهانات اليومية التي تتعرض لها المرأة العراقية سواء من قبل قوات الامن والشرطة والاحزاب وميليشياتها ام من قبل قوات الاحتلال على اختلاف جنسياتها والتي تفضل الطالباني قبل أيام وقرر استجداء بقائها لسنوات طويلة مقبلة؟ لماذا لا يتحدث اركان النظام عن الاحتلال بل يرتل يوميا سورة الحرب على الارهاب كما كتبها وقررها الحبر الاعظم بوش؟ أم اننا عدنا في وضعنا الحالي الى بداية البدايات، الى ما قبل عصر اللغة السومرية، التي استخدمها وطورها اجدادنا، لتقتصر لغة حكومة الاحتلال الجوفاء على مقطع لغوي واحد هو (الارهاب) ومحاربته في العراق دفاعا عن امريكا!

* كاتبة من العراق

«كماشة» بدلاً من «كفاية» لمواجهة سيناريوهات التوريث!

حكم البابا

■ لا أفهم لماذا اختارت حركة كفاية التي ظهرت احتجاجاً على عملية التوريث الرئاسي التي يتم إعدادها منذ سنوات في مصر هذا الاسم المهذب لها، فقد كان من الأنسب لحالة الاستئثار بالسلطة والتفرد بها ومنع تداولها الشائعة مصرياً وعربياً، أن تختار الحركة اسماً مثل (كماشة) أو أي اسم ينتمي إلى عائلة المعدات التي تستخدم لنزع المسامير والبراغي العالقة والتي يصعب نزعها بسهولة، فهذا النوع من الأنظمة العربية الذي تحول إلى ما يشبه الحدبة على ظهر الجسم العربي، لايمكن اقناعه بتعابير ديمقراطية مثل تلك التي استخدمتها حركة كفاية المصرية ابتداء من اسمها وانتهاء بتظاهراتها، بالتخلي عن سيناريو التوريث الرئاسي الذي ينفذ إعلامياً وسياسياً بشكل يومي وملح منذ عدة سنوات في مصر، وبطريقة تؤكد أنه لم تعد هناك قضية أو مشكلة محلية أو اقليمية أو دولية تشغل السلطة المصرية وتستحوذ على اهتمامها أكثر من مسألة التوريث الرئاسي، ولذلك غدا دور مصر السياسي عربياً ودولياً منكمشاً وبدون فعالية، فلم يعد يهمها إقليمياً إن نجحت ايران في تخصيب اليورانيوم أم لم تنجح، توصلت إلى تفاهمات مع الدول الكبرى أم لم تتوصل، شنت عليها أمريكا حرباً أم لم تشن، وأصبح دورها التقليدي عربياً كوسيط مع أمريكا واسرائيل متثاقل الخطا، لا يسرّعه تدمير اسرائيل للبنان، ولا الاحتقان الداخلي بين فرقائه الذي يهدد كيانه، ولا اعتقال اسرائيل لحكومة فلسطين، أو تجويعها لسكان الضفة الغربية وقطاع غزة، فكل همها اليوم هو نيل الرضا الدولي ووضع اللمسات الأخيرة على السيناريو الداخلي لعملية التوريث الرئاسي.

لا أعرف ما إذا كان الرئيس المصري يعتبر احتجاجات حركة كفاية وغيرها من القوى المناهضة لعملية توريث الرئاسة لنجله، تدخلاً في عاطفة الأبوة الغريزية التي يكنها لابنه، أو محاولة لتعطيل قوانين الميراث التي تنص عليها الشرائع السماوية والقوانين الوضعية، فالأنظمة العربية ومنها المصري تتعامل مع الدول التي تحكمها وتتحكم بمواطنيها بعقلية الاقطاعيات والأملاك الخاصة، فتنهب ثرواتها لتكدسها في حساباتها البنكية، وتعامل مواطنيها باعتبارهم أقناناً في مزارعها، وتلصق أسماء الدول التي تحكمها بكنيات عوائلها الشخصية لإقناع من لا يريد أن يقتنع بأنها تملك هذه الدول ولاتحكمها فقط، واستمرارية لهذه العقلية التي حكمت ومازالت تحكم بها دولها ترى أن من الطبيعي أن تورّث هذه الاقطاعيات الخاصة (التي تسمى تجاوزاً دولاً) لأبنائها، بعد أن تجاوزت منذ زمن طويل مشكلتها مع ماضيها الثوري وارثها الدستوري ونظمها الرئاسية، وأي تفسير آخر لايأخذ العامل العائلي (الذي يهدف للحفاظ على أملاك الأسرة ونقلها إلى الأبناء) في سيناريوهات التوريث التي يجري ترتيبها في أكثر من جمهورية عربية، ومصر اليوم أوضح أمثلتها، لتبرير إعداد السيد جمال مبارك لرئاسة مصر، وغيره من الأنجال لرئاسة غيرها من الدول يعتبر من قبيل الضحك على اللحى!

رغم كل ماقامت به حركة كفاية من تعبيرات احتجاجية حضارية ضد تحويل أكثر الدول العربية مأسسة (نسبة إلى مؤسساتها التي لم تستطع ثلاث حقب متباينة من الحكم شل حضورها وفعاليتها) إلى ملكية وراثية، فإن الرئيس القادم لجمهورية مصر العربية هو السيد جمال محمد حسني مبارك ـ ما لم يحدث أمر استثنائي ـ سواء جاء عبر عرض تمثيلي لانتخابات لن تقل نتيجتها عن كذا وتسعين فاصلة كذا وتسعين بالمئة، أو باستفتاء جماهيري تحت شعار جذّاب يخلط ولو لفظياً الحلم الناصري بالواقعية المباركية هو (مبارك ياجمال)، ورغم نفي الرئيس مبارك المستمر لعملية توريث نجله رئاسة مصر عبر السنوات الماضية، والذي يدخل في باب تهدئة الخواطر وتسكين الهواجس وتمرير الوقت ليس إلاّ، فإن مصر ستصبح آجلاً أم عاجلاً الجمهورية العربية الثانية التي تتحول إلى مملكة وراثية مع احتفاظها بالقالب الجمهوري الخارجي.

أخيراً.. في حال لم يحدث أي أمر استثنائي في مصر أو الدول العربية الأخرى التي تعمل على نفس سيناريوهات التوريث العائلية سيجد مواطنو العالم العربي أنفسهم خلال عشر سنوات من اليوم يعيشون في ظل نوعين من الزعامات فإما الملك (ابن الملك)، أو الرئيس (ابن الرئيس)!

القدس العربي
يومية سياسية مستقلة
تطبع في لندن ونيويورك وفرانكفورت وتوزع في جميع انحاء العالم
الاشتراكات:
الاشتراك السنوي 450 جنيها استرلينيا في عموم بريطانيا و 750 دولارا امريكيا للوطن العربي وخارج بريطانيا بما في ذلك اجور البريد.

الناشر:
مؤسسة القدس العربي للنشر والاعلان

رئيس التحرير:
عبد الباري عطوان

المقر الرئيسي (لندن): 164/166 كنج ستريت، همرسميث، لندن دبليو 6 او كيو يو
هاتف: 8008 741 ـ 0208 (6 خطوط) ـ
فاكس: 8902 741 ـ 0208 أو 7637 748 ـ 0208
مكتب القاهرة: 43 أ شارع قصر النيل ـ الدور الاول ـ شقة رقم (2). هاتف/فاكس: 3901523(202)
مكتب المغرب: 80 شارع فال ولد عمير شقة 7 الطابق الرابع ـ الرباط. هاتف/ فاكس: 770594(37 212)
مكتب عمان: شارع الصحافة مجمع البداد التجاري الطابق الرابع.
هاتف/فاكس: 5066089 (9626)
مكتب باريس: هاتف ـ فاكس: 57364 420 (331)

Al-Quds Al-Arabi
daily Independent News Paper
Published In London, New York and Frankfurt by Al Quds Al- Arabi Publishing LTD
Circulated in Europe, Middle East, North Africa and North America.
Editor In Chief
ABDEL BARRI ATWAN

Head Office (London): 164-166 King Street, Hammersmith, London W6 0QU England
Tel: 0208-741 8008 (6 Lines) Fax: 0208-741 8902 / 748 7637
email: alquds@alquds.co.uk * Internet: www.alquds.co.uk
Cairo Office: 43 a Kasser Al Neel St, First Floor, Flat No (2).
Tel/Fax: (202) 3901523
Morocco Office: 80 Fal Ould Omeir Str. Flat No.7 - Rabat - Morocco
Tel/Fax: (212 37) 770594
Amman Office: Al Sahafa St. Badad Business Complex.
Tel/Fax: (9626) 5066089
Paris Office: Tel / Fax: (331) 420 57364